

دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان دراسة حالة محلية شندي

أستاذ مساعد - جامعة شندي

د. أمير سليمان مصطفى أبوقرون

أستاذ مساعد - جامعة شندي

د. ليلي على النقشاط دفع السيد

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان دراسة حالة محلية شندي وهدفت الدراسة إلى التعرف على الفقر ومفهومه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه في السودان، التعرف على المشروعات الصغيرة وأنواعها ومميزاتها في السودان، وبيان أثر المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان. وتمثلت أهمية الدراسة في الإضافة العلمية لها في مجال دراسات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق جمع الحقائق والبيانات عن برامج المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر وتحليلها والخروج منها بنتائج علمية مما يمكن هيئات الأبحاث والمراكز العلمية المتخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل أثر المشروعات الصغيرة في تقليل حدة الفقر من خلال الاستبيان وباستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS). وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمها أن المشروعات الصغيرة في محلية شندي عملت على تخفيف حدة الفقر وكذلك المشروعات الصغيرة في محلية شندي عملت على حل مشكلة البطالة وتشغيل الخريجين.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، الفقر، البطالة. التمويل الأصغر

Abstract:

This study dealt with the role of small projects in alleviating poverty in Sudan as a local case study Shendi. The study aimed to identify poverty and its concept, its causes, effects and methods of treatment in Sudan, identifying small projects and their types and advantages in Sudan, and showing the impact of small projects in alleviating poverty in Sudan. The importance of the study was represented in the scientific addition to it in the field of economic development studies, by collecting facts and data on small projects and microfinance programs, analyzing them and producing scientific results, enabling research bodies and scientific centers specialized in developing small projects. The study relied on the

descriptive analytical approach to interpret and analyze the impact of small projects in reducing poverty through a questionnaire and using the statistical package (SPSS) program. The study found the most important results, the most important of which is that small projects in Shendi locality worked to alleviate poverty, as well as small projects in Shendi locality that worked to solve the problem of unemployment and employment of graduates.

Keywords: small projects, poverty, unemployment. microfinance

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول وهي ظاهرة لا تخلو منها أي دولة سوى كانت متقدمة أو متخلفة، والفقر إحدى أكبر التحديات التي تواجه الدول ومعظم الدول النامية تعاني من هذه المشكلة وفي سبيل ذلك تقوم الحكومات والمنظمات والمؤسسات والبنوك بمعالجة ظاهرة الفقر حيث أصبح الفقر واحداً من أهم المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في العالم، ويعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور. وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر، وإن تطور الفقر إلى مشكلة اقتصادية استدعى الباحثين للتركيز على دراسته بشكل حثيث بخلاف الحال عندما كان ظاهرة يمكن التعايش معها، ومن جانب آخر فإن زيادة عدد ونسبة الفقراء في دول العالم الثالث دحض شكوك المخططين والاقتصاديين حول إمكانية قيام النمو الاقتصادي لوحده بحل مشكلة الفقر وإرجاعها إلى ظاهرة اقتصادية تتطلب الدراسة والتدخل لإيجاد الحلول، ويزيد الفقر من معدلات البطالة في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى انتشار الأعمال الهامشية. ويعتبر الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها. وتعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في محاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية في جميع دول العالم وأيضاً الدول النامية وتنتشر المشروعات الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات حيث تشكل المشروعات الصغيرة مجاًلاً حيوياً لروح المبادرة لاستقلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل، وأصبح موضوع المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول النامية والمنظمات المحلية والدولية وكذلك اهتمام الباحثين والاقتصاديين. ويركز هذا البحث على دراسة أثر المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان دراسة حالة (محلية شندي).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من توفر الموارد وانتشار التعليم والتقدم التكنولوجي الهائل الذي شهدته البشرية وارتفاع الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق والتطور الاقتصادي المذهل الذي أصاب حياة

ملايين البشر إلا أن الفقر مازال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم وهو تحدٍ مواز لتحديات أخرى يتمثل في عدم العدالة في التوزيع وتكمن مشكلة الدراسة فيالتساؤل عند دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر والمشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة، ومعرفة مدى ملائمة المشروعات المنفذة والمقترحة لتحقيق الأهداف.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيالآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذهالدراسة فيالإضافة العلمية لها في مجال دراسات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق جمع الحقائق والبيانات عن برامج المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر وتحليلها والخروج منها بنتائج علمية.

ثانياً: الأهمية العملية:

ويمكن الاستفادة من هذهالدراسة في التطبيقات العلمية لبرامج المشروعات الصغيرة (التمويل الأصغر) مما يمكن هيئات الأبحاث والمراكز العلمية المتخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى مساعدة متخذ القرار بالاستفادة من توصيات البحث في معالجة الفقر.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف على الفقر ومفهومه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه في السودان.
2. التعرف على المشروعات الصغيرة وأنواعها ومميزاتها في السودان.
3. بيان أثر المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان.

فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة في الآتي:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتخفيف حدة الفقر.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوظيف العمالة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية: تشمل الكتب والمراجع والمجلات والمواقع الإلكترونية والرسائل الجامعية والتقارير والدوريات. والمصادر الأولية: الاستبانة.

تنظيم الدراسة

تم تقسيم الورقة لثلاثة محاور، المحور الأول المقدمة والدراسات السابقة، والمحور الثاني الإطار النظري ويشمل السياسة المشروعات الصغيرة والفقر والمحور الثالث الإطار التطبيقي ويشمل تحليل بيانات الدراسة ثم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة إبراهيم،خالد 2012م⁽¹⁾

تناولت الدراسة أثر الالتزام الديني والأخلاقي لعملاء التمويل الأصغر على المشروعات الصغيرة بالتطبيق على بنكي الادخار والأسرة في الفترة (2007-2010) م منظمة في أربعة ولايات (الخرطوم، الجزيرة، نهر النيل، القصارف) تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير علم النفس (دافعية الإنجاز ومدى انعكاس السلوك على الجوانب الدينية والأخلاقية والذي بدورها تؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير جانب الالتزام الديني والأخلاقي على نجاح المشروعات الصغيرة، أتبعته الدراسة المنهج الاستنباطي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن العملاء الناجحين في مشاريعهم هم أكثر كفاءة وانتماء واستغلاً في مشاريعهم من غيرهم، أن العملاء الناجحين في مشاريعهم هم أكثر التزاماً من الناحية الدينية والأخلاقية وأنهم يقومون بالسداد. أوصت الدراسة المسلمين بصفة عامة والمتعاملين مع البنوك بصفة خاصة بالتمسك بتعاليم الدين الإسلامي وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوصي بتطبيق برنامج إلكتروني يحتوي على (علم النفس والاقتصاد والدين) يساعد البنوك في معرفة العملاء الذين يودون التعامل معهم بأقل تكلفه وأسرع طريقة.

2 - دراسة هباني،الصادق 2014م⁽²⁾

تناولت الدراسة أثر تطبيق العملية الإدارية على نجاح المشروعات الصغيرة وتمثلت مشكلة الدراسة: لا يجد موضوع إدارة المشروعات الصغيرة من اهتماما يستحقه على المستوى العام والخاص، وهناك الكثير من الذين لم ينتبهوا بعد إلى أهمية المشروعات في التنمية والتقدم، وقصد من هذه الدراسة توضيح ما هو أثر تطبيق العملية الإدارية على كفاءة المشروعات الصغيرة؟ وما مدى أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم العملية الإدارية في المشروعات الصغيرة وإبراز أهميتها، تقديم ما يساعد المدراء والمستثمرين في المشروعات الصغيرة من خلال توضيح أثر العملية الإدارية على كفاءة وفعالية الأداء. أتبعته الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة في محلية شندی تطبق في إدارتها العمليات والأساليب الإدارية، وأن السمة الغالبة للمشروعات الصغيرة في محلية شندی تنحصر في النشاط التجاري، دون غيره من مجالات المشروعات الصغيرة الأخرى وخاصة في مجال المواد الغذائية.أوصت الدراسة بزيادة اهتمام الجهات الحكومية بتنمية المشروعات الصغيرة وتطويرها والتكيز بشكل خاص على توعية وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة، إنشاء هيئة عليا تابعة لإدارة الاستثمار بالولاية تقوم بدعم المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها.

3 -دراسة عوض الله، مفيدة والبيلى 2017م⁽³⁾

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية ما هو الدور الذي يقوم به التمويل الأصغر في

تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟، ما هو أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى معيشة المرأة الفقيرة؟، وما هو دور الخدمات المساندة في تفعيل مشاركة المرأة في مجال هذه المشروعات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى أن على الدولة رفع سقف التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من أجل مواجهة المتغيرات الاقتصادية التي تواجه مشروعات المرأة وتحد من مشاركتها وضرورة تحقيق نسبة من سقوفات البنوك لتمويل مشروعات المرأة. وأوصت الدراسة بتوفير الخدمات الأساسية وتهيئة البنية التحتية من مياه ونقل وهي أساسيات قيام المشاريع الصغيرة ومنح التراخيص للمشروعات الجديدة.

4 - دراسة عبدالحميد، خاود حامد حبيب وآخرون 2020م⁽⁴⁾

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر، من خلال بيان مدى مساهمة التمويل الممنوح من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر وإتاحة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه القروض، تستخدم الدراسة ثلاث مناهج للبحث: المنهج الوصفي في دراسة التعاريف المختلفة، والمنهج التطبيقي من خلال عرض نماذج من تجارب بدول ناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة وطرق الاستفادة من تلك التجارب في التجربة المصرية، والمنهج التطبيقي في دراسة أثر تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال "دراسة ميدانية" على بعض المستفيدين من تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) مما يجعل لديها ميزة تنافسية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، ارتفاع سعر الفائدة لتلك القروض، عدم تنوع أنظمة سداد القروض، بالنسبة للتأثير على تحسين مستوى المعيشة للمستفيدين، وُجد أن الدخل المتولد من المشروع يساهم الدخل بشكل نسبي في تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات لأسر المستفيدين، وأيضاً يؤثر بدرجة كبيرة في تغطية مصاريف التعليم لأسر المستفيدين. أوصت الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها: إتاحة برامج تمويلية ميسرة بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة القائمة، ضرورة توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الصغيرة الناشئة، أهمية ربط إقراض المشروعات الصغيرة بالتعليم وتحفيز المستفيدين على استمرارية تعليم أولادهم، تقديم منح حكومية لتلك المنظمات لعمل برامج تنمية للفئات الفقيرة، لاكتساب مهارات فنية وإدارية تساعد على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: المشروعات الصغيرة:

تعريف المشروع:

هو نشاط أو مجموعة من النشاطات المتتالية ذات هدف أو أهداف محددة، ترتبط هذه النشاطات مع بعضها البعض بتناسق وتكامل منذ نقطة بدايتها حتى نهايتها ويؤدي تحقيق الهدف أو الأهداف منذ نقطة البداية إلى اكتمال المشروع. فالمشروع إذن وحدة متكاملة ويعني

ذلك أن انفراط عقد الصلة والتكامل بين أجزاء المشروع (أي النشاطات المكونة له) نتيجة توقف أو اختفاء أجزائه يؤدي إلى توقف المشروع مؤقتاً أو نهائياً⁽⁵⁾

تعريف المشروعات الصغيرة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشار استخدامه وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال المستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية والمنزلية⁽⁶⁾، ويختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، نوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها.

المعايير التي يمكن استخدامها لتعريف المشروعات الصغيرة:

1. نوع المشروع الصغير.
2. الحد الأدنى والحد الأقصى لعدد العمال.
3. الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر.
4. طاقة المشروع الصغير والمستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير.
5. جودة منتجات المشروع الصغير.
6. شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.
7. شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية⁽⁷⁾ وكل ما سبق معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها ويمكن تقسيم المعايير إلى فئتين هما:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة بالاعتماد على المعايير الكمية:

تعددت هذه المعايير نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وكذلك تعددت نظراً لاختلاف الجهة التي تعتمد على هذه المعايير ومن أهم هذه المعايير حسب الترتيب:

- 1 - معيار عدد العاملين: يعتبر من أهم المعايير الكمية في تعريف المشروعات الصغيرة وأكثرها شيوعاً كون هذا المعيار أكثر فاعلية في المقارنة وأكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى. تتعدد وفقاً لمعيار عدد العاملين التعاريف المتعلقة بالمشروعات الصغيرة نظراً لتعدد البلدان والهيئات في تعريف المشروعات الصغيرة وفق هذا المعيار وعلى سبيل المثال في أمريكا وفرنسا يعرف المشروع الصغير الذي يستخدم لغاية 449 عامل بينما في الدنمارك وإيرلندا وبلجيكا المشروع الصغير هو الذي يستخدم لغاية 49 عامل وكذلك في ألمانيا⁽⁸⁾. وفي اليابان يعرف المشروع الصغير بأنه الذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن 300 عامل⁽⁹⁾ وفي الدول العربية يعرف المشروع الصغير وفقاً لهذا المعيار في الأردن بأنه الذي يعمل فيه 20 عامل وغيرها.

2- معيار رأس المال (صافي حقوق الملكية):

تعرف حقوق الملكية بالفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم لمنشأة ما يستخدم هذا المعيار في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية ويؤخذ عليه تذبذبه واختلافه وتفاوته.

3- معيار المستوى التكنولوجي المستخدم:

هذا المعيار قد يكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فقد لا يكون فاعلاً بشكل أمثل في تعريف المشروع الصغير نظراً لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام.

4- معيار المبيعات:

هذا المعيار لا يعد شائعاً في الدول العربية نظراً لتذبذبه إلا أنه من الممكن أن يكون أكثر ملائمة للمشروعات الخدمية والتجارية منها للمشروعات الصناعية⁽¹⁰⁾.

ثانياً: تعريف المشروعات الصغيرة بالاعتماد على الجانب الوصفي:

1- المشروع الصغير هو الذي يستوفي شرطين على الأقل من الشروط التالية:

أ- أن يكون المالك هو المدير.

ب- أن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فرداً أو جماعة.

ج- أن يكون العمال والملاك يعيشون في مجتمع واحد.

د- أن يكون حجم المشروع صغيراً مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي إليه.

2- استثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربحي لصاحبه وعائد نفعي على المجتمع يتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة وهو منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في مثل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً وبغناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة.⁽¹¹⁾ وتتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة إلى درجة تكاد أن تكون لكل دولة تعريفها الخاص، فقد كشفت دراسة لمعهد ولاية جورجيا بأمريكا عن أن هناك أكثر من 55 تعريفاً مختلفاً في 75 دولة، وترجع صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وآخر أو قطاع وآخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي، تنوع فروع النشاط الاقتصادي، تعدد المصطلحات التي تشير إلى المشروعات الصغيرة⁽¹²⁾.

أنواع وخصائص المشروعات الصغيرة :

أولاً: أنواع المشروعات الصغيرة: يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى الأنواع الآتية:

1. مشروعات إنتاجية وهي نوعان:

أ. المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

ب. المشروعات التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلع أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

2. مشروعات خدمية:

وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستشارات الطبية والهندسية أو الإدارية أو السياحية أو إصلاح وتأجير السيارات أو خدمات الكمبيوتر.

3. مشروعات تجارية: وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.⁽¹³⁾

تختلف أصناف هذه المشروعات الصغيرة باختلاف المعايير في تصنيفها وهذه المعايير يمكن جمعها فيما يلي:

1 - طبيعة المشروعات.

2 - أسلوب تنظيم العمل.

3 - طبيعة المنتجات.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشروعات الصغيرة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة لبدء المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة.⁽¹⁴⁾

2. القابلية للإبداع والابتكار.

3. مستوى التكنولوجيا

4. الاستقلالية والمرونة في الإدارة.⁽¹⁵⁾

5. توفير خدمات الصناعات الكبيرة:⁽¹⁶⁾

6. اتساع انتشارها الجغرافي⁽¹⁷⁾

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

يمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة إلى:

أولاً: المعوقات التمويلية: وهي في مقدمة المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والتي تتبلور في صعوبة وضعف الحصول على القروض من المصارف التجارية، ذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة إما لجهة عدم توفير الضمانات اللازمة التي تتطلبها تلك المصارف أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطاً به مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً إضافة إلى المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات الكبيرة والمتوسطة⁽¹⁸⁾

ثالثاً: المعوقات التسويقية: وتتمثل في:

1. نقص المعوقات اللازمة للتسويق.
2. قصور قنوات وشبكات التسويق.
3. عدم الحرص على جودة المنتجات.
4. ضعف القدرة التنافسية والتصديرية
5. غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة وغياب الأجهزة والشركات المتخصصة في التسويق⁽¹⁹⁾.

رابعاً: المعوقات الإدارية والتنظيمية:

في كثير من الدول يسود إدارة المشروعات الصغيرة أو المتوسطة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وهي ظاهرة تشكل قصوراً واضحاً في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وغياب الهياكل للمشروع وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف.

خامساً: مشكلة العمالة وظروف تأمينها.⁽²⁰⁾

سادساً: معوقات عدم توافر المعلومات والبيانات.

سابعاً: المعوقات التنظيمية والتشريعية⁽²¹⁾.

ثامناً: المعوقات القانونية

تاسعاً: المعوقات البشرية

- ضعف ملائمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات وتستقطب عدد كبير من النساء للعمل إلا أن نسبة مشاركة المرأة في هذه المشروعات قليلة.
- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات⁽²²⁾

الفقر:

تعريف ومفهوم الفقر:

أولاً: الفقر اصطلاحاً:

اختلف الفقهاء في معنى الفقر على عدة أقوال منها:

القول الأول: هو عدم ملك نصاب الزكاة، وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك نصاب الزكاة غنياً وذلك في قوله لمعاذ بن جبل: (إذا هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا فأياك وكرائم أموالهم). رواه البخاري⁽²³⁾. القول الثاني: هو قول الإمام أحمد الثوري: قالوا بأن حد الفقر شرعاً إلا يكون للشخص خمسون درهماً أو ما قيمتها من الذهب.⁽²⁴⁾ القول الثالث: ذهب مالك والشافعي رحمهما الله إلى أن حد الفقر هو إلا يملك الإنسان ما يكفيه

من المال، ولكن أصحاب هذا القول اختلفوا في تحديد وبيان الضابط لما يكفي من المال، فقال الشافعي (هو أقل ما يمكن أن يطلق عليه اسم يكفي)، وقال مالك: (بأنه ليس في ذلك حد معين وإنما هو راجع إلى الاجتهاد).⁽²⁵⁾

أما فيما يتعلق بتعريف الفقير اصطلاحاً عند الفقهاء: فقد اختلفت عباراتهم في تحديد حقيقة الفقير والمسكين على عدة أقوال منها:
القول الأول: الفقير الذي لا شيء له لأن الحاجة قد كسرت فقاره، والمسكين الذي له مالاً لا يكفيه.⁽²⁶⁾

القول الثاني: أن الفقير هو الذي يسأل ويظهر افتقاره وحاجته إلى الناس قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (سورة فاطر الآية 15) والمسكين هو الذي به زمانه لا يسأل ولا يعطى له.⁽²⁷⁾

القول الثالث: الفقير الذي يملك أقل من أربعين درهماً فائضاً عن حاجته، أما المسكين الذي تكون نفقته أكبر من كسبه وهو قول عمر بن الخطاب.⁽²⁸⁾

تعريف الفقر في اصطلاح الاقتصاديين:

اختلف الاقتصاديون في تعريف الفقر وظهرت عدة تعريفات أهمها:

- 1- هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية.
- 2- انخفاض الدخل عن مستوى معين في السنة.
- 3- الفقر بمعنى الرفاهية انخفاض في مستوى المعيشة.
- 4- عجز موارد الفرد المالية عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية.
- 5- إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب

أخري:

التعريف العالمي للفقر:

عرف رجال الاقتصاد الوضعي الفقر بأنه الحالة التي لا يملك فيها الشخص وسائل المعيشة الضرورية لوجوده وسلامته بقائه كالمأكل والمشرب والمسكن مما يطره إلى طلب المساعدة العامة والخاصة النقدية والعينية التي تقدم للمحتاجين⁽²⁹⁾.

يوجد عدة تعاريف للفقر يمكن تصنيفها إلى:

1. التعريف الكمي للفقر الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر.
2. التعريف الكيفي للفقر والذي يركز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية⁽³⁰⁾. وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الإنسانية بل يشمل أيضاً التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية⁽³¹⁾.
3. التعريف الذاتي للفقر: يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر الفرد بأنه لا

يحصل على ما يحتاج إليه بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية يعد فقيراً، فمفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم ينتج من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والمسكن الملائم، ضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية للأفراد والأسرة وتلبية الواجبات الاجتماعية⁽³²⁾.

4. التعريف الاجتماعي للفقر: يعرف الفقراء بأنهم يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية ويعتبر الحد الفاصل للفقراء هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.

لا يعني الفقر مجرد نقص الدخل، فالأهم من ذلك أنه يعني قصور القدرة الإنسانية، فهو من المفاهيم المجردة النسبية لأنه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابه من جهة، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس من جهة أخرى والجزء المشترك بين هذه التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع⁽³³⁾.

أسباب ومظاهر الفقر:

1-أسباب الفقر:

تتعدد أسباب الفقر وتتنوع بين أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية ومن أهمها وأبرزها:

1. التقصير في استغلال الثروات المتاحة.
2. إخفاق الكثير من الدول في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي
3. عدم تحقيق العدالة في التوزيع
4. البطالة
5. انخفاض مستوى الأجور
6. هروب رأس المال وهجرة الكفاءات الوطنية (34).
7. الحروب والصراعات الداخلية المسلحة.

ثانياً: الأسباب الأخلاقية (البشرية) وأهمها سببان هما:

- 1-عجز الإنسان وكسله⁽³⁵⁾
- 2-ظلم الإنسان وتعديه⁽³⁶⁾.

2. مظاهر الفقر:

يمكن تلخيص مظاهر الفقر فيما يلي:

- 1-البطالة
- 2-اتساع دائرة الفجوة بين الفقراء والأغنياء
- 3-الانفجار السكاني.
- 4-الصراعات والحروب

5-الديون الخارجية

6-التهميش والحرمان

7-فقدان الديمقراطية⁽³⁷⁾.

استراتيجيات تخفيف حدة الفقر:

1-ماهية استراتيجيات الحد من الفقر:

استراتيجية الحد من الفقر هي تصميم إطار للتنمية الوطنية وتنفيذه من الحكومة الوطنية، حيث تعد ضرورة لا تقتصر على الدول الفقيرة فقط بل تشمل أيضاً الدول ذات الدخل المرتفع، وبحلول شهر مارس لسنة 2005م أتمت 44 دولة بالكامل إنجاز أوراق استراتيجياتها للحد من الفقر، حيث تبين الدولة في هذه الورقة كل من اقتصادها الكلي وسياساتها وخططها الاجتماعية وأصبح شرطاً لا بد من استيفائه حتى تحصل على قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المبادئ الأساسية التي يجب أن تركز عليها ورقة استراتيجية الحد من الفقر:

1. أن تكون موجهة نحو أهداف للحد من الفقر مع نتائج ملموسة ويمكن رصدها.
2. أن تكون شاملة وتدمج بين عناصر الاقتصاد الكلي والعناصر الهيكلية والقطاعية والاجتماعية.
3. أن تكون ذات اعتماد قطري وتمثل إجماعاً للأداء بشأن الخطوات التي ينبغي إتباعها.
4. أن تكون قائمة على أساس الشراكة بين الحكومة والجهات العاملة الأخرى.
5. أن تكون طويلة الأمد وبناء القدرات علاوة على تحقيق أهداف على المدى الطويل⁽³⁸⁾.

2-الحلول المقترحة دولياً لمكافحة مشكلة الفقر:

أولاً: المعونات الأجنبية: إن معظم المعونات الأجنبية للدول النامية تعتبر قروضاً بفوائد ليست منحاً أو هبات حتى ولو كانت فوائد منخفضة ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على المعونة بسبب تدني معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحول المساعدات إلى بلدان أوروبا الشرقية بعد انحسار الاتحاد السوفيتي⁽³⁹⁾.

ثانياً: تخفيض أو وقف الزيادة السكانية: يري الكثير من خبراء التنمية والسياسة في عالم اليوم أنه لابد من تخفيض الزيادة السكانية في الدول النامية إذا أرادت الدول أن تتغلب على مشكلة الفقر وغيرها من مشاكل التخلف وقد حاولت دول إسلامية عديدة تطبيق برامج لتحديد النسل خلال العقود الثلاثة الماضية ومع ذلك لم يتم التغلب على مشكلة الفقر، ففي الستينات بدأ تنفيذ أثني عشر برنامجاً لتنظيم الأسرة في البلاد النامية الآسيوية ومع ذلك فقد فشلت هذه البرامج في تخفيض الزيادة السكانية وكان يمكن لهذه المبالغ أن تزيد من متوسط دخل الفرد أو مستوى التعليم⁽⁴⁰⁾.

ثالثاً: برامج التصحيح الاقتصادي: هناك نظره سائده في العالم اليوم مفادها أن تحرير الاقتصاديات سوف يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة والعدالة، وذلك من خلال تقليص العجز في الميزانية وتصحيح تشوهات الأسعار خاصة أسعار الصرف والفائدة وإلغاء الدعم على السلع الأساسية وخصخصة المشروعات العامة⁽⁴¹⁾.

الفقر وأسبابه وعلاجه في السودان:

شهد السودان تراجعاً كبيراً في معدلات النمو بعد انفصال الجنوب في عام 2011م وخروج نسبة كبيرة من إيرادات البترول من الموازنة العامة للدولة، حتى أن النمو قد شهد معدلاً سلبياً أثر ذلك على جميع المؤشرات الاقتصادية وارتفعت معدلات البطالة وأرتفع معدل التضخم وبلغت نسبة الفقر في البلاد 36.1% إضافة لاختلال كبير في ميزان المدفوعات⁽⁴²⁾.

أسباب الفقر في السودان:

1. الحروب والكوارث الطبيعية: أدت كثرة الحروب في جنوب السودان وجنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق إلى خسائر مادية وبشرية عالية، وتسبب الحروب في تدمير هياكل الدولة مما يضعف قدرات الدولة على التنمية والتقدم.
2. برنامج الإصلاح الهيكلي: ثبت تورط برنامج الإصلاح الهيكلي في إفقار الدول من خلال الدراسات التي أجريت وأهمها ملاحظات كوريو وردجاسي عام 1992م وقد لاحظا من خلال الدراسة التي أجريها أن من بين 25 قطراً سباقاً للتكيف كان هناك 16 قطراً من أفريقيا جنوب الصحراء و7 أقطار من أمريكا اللاتينية والكاريبي وقطر واحد من شمال أفريقيا وهذا يشير إلى أن 24 دولة تنتمي للأقاليم التي ازدادت فيها مؤشرات قياس الفقر خلال النصف الثاني من الثمانينات وهي الفترة التي شهدت تطبيق البرنامج. ولكن إلى أي مدى أثرت هذه البرامج في مستوى الفقر في السودان؟ 52% من الأسر في السودان عام 1968م تقع تحت خط الفقر وفي عام 1978م ارتفعت النسبة إلى 54% وقد وصلت إلى 78% عام 1987م وهي الفترة التي شهدت تطبيق آليات برامج التكيف الهيكلي، بالمقارنة بين عامي 1968 وهي الفترة ما قبل تطبيق البرامج وعام 1986م نجد أن الأسر الفقيرة زادت بنسبة 26% ومن الأزمة التي خلفها البرنامج تزايد فوائد الديون بصورة تفوق القرض الحقيقي ما يترتب عليه أعباء إضافية والشاهد في ذلك أن فوائد ديون السودان الخارجية بلغت 51% من جملة الديون عام 2002م⁽⁴³⁾.
3. قلة الإنفاق على الصحة والتعليم: يعاني السودان من قصور في الخدمات الصحية والتعليمية ونقص في البنية التحتية كالموصلات والاتصالات حيث نجد الفقر يرتبط ارتباط وثيق بالتعليم والصحة، لأن الصحة الجيدة تعني القدرة على العمل الذي يتطلب مجهود بدني كبيراً مما أن الدخل هو مصدر الحياة الوحيد فالمرض يعني الحرمان من الدخل وزيادة الفقر.
4. عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والحضر: يعتبر من الأسباب الأساسية للفقر في السودان وهو الغالبية من أهل الريف فقراء فقر مدقع فهذا دليل على عدم توازن في التنمية وتهيمش الريف والتخيز للحضر وقرنركز جهود التنمية في بعض مناطق البلاد ويشير تاريخ التنمية في السودان إلى أن معظم جهود التنمية في فترة الاستعمار والحكومات الوطنية المتعاقبة حتى بداية النصف الثاني من القرن الماضي

كانت موجهة لخدمة المناطق الحضرية وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية ودعم القطاع الصناعي وأن ماكان يخصص من دعم للمناطق الريفية كان يوجه لخدمة القطاع الزراعي الحديث (الزراعة المروية والآلية)، وقد نتج عن ذلك بأن تطورت المناطق الحضرية (المدن) على حساب المناطق الريفية حيث يسكن ويعمل ما بين 75%-85 من السكان مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية زيادة معدل الهجرة من الريف إلى المدن وما ترتب ذلك من مظاهر سلبية بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتي لا توجد أصلاً في كثير من المناطق الريفية، وقد أصطلح على تسمية هذا الوضع بالتنمية غير المتوازنة وقد كان ذلك سبباً لكثير من الحروب والنزاعات في جنوب السودان وشرق وغرب السودان خاصة ولايات دارفور .

5. تمدد المدن وانتشار السكن غير المنظم (العشوائي): تسببت العوامل المذكورة أعلاه في تزايد عدد النازحين والمهاجرين إلى المدن الكبيرة عامة والخرطوم خاصة ونتج عن ذلك انتشار ما يعرف بالسكن العشوائي غير المنظم والذي يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة من الخدمات الاجتماعية وصحة البيئة حيث يسكن الفقراء والمعوزين والمحتاجين وقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لإعادة توطين هؤلاء السكان لكن الأمر مازال يحتاج لمزيد من الجهود والدعم من المنظمات الدولية والطوعية.

6. فشل السياسات الكلية: معظم السياسات الكلية المتعاقبة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) موجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة القطاع الرأسمالي (الصناعي والزراعي) دون النظر إلى أهمية المحافظة على الموارد واستدامتها ووضع حاجات الفقراء في الاعتبار وذلك يؤدي إلى حرمان الفقراء من الموارد وبالتالي إفقارهم⁽⁴⁴⁾

7. عدم الاستقرار السياسي: منذ الاستقلال تعاقبت على السودان عدة حكومات مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والتنمية غير المتوازنة

آليات الحد من الفقر في السودان:

الزكاة: صرف مباشر للفقراء، الدعم المباشر للفقراء يتمثل في الكفالات والعلاج المباشر والمساعدات المالية والصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية.⁽⁴⁵⁾

يقول الله تعالى «الذين إن مكانهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرؤا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور» سورة الحج، الآية 41.

دور ديوان الزكاة في تخفيف حدة الفقر:

إن ديوان الزكاة يركز على الصرف العيني والصرف عن طريق وسائل الإنتاج على الفقراء والمساكين ولعل الداعي إلى ذلك تحويل الفقراء إلى منتجين بدلاً من النظر إليهم كشريحة مستهلكة، فقط فالإسلام ينظر للفقير ومعالجته منذ الوهلة الأولى وقد ثبت أن رجلاً جاء يسأل الرسول صل الله عليه وسلم وهو سليم فقال له (إن الصدقة لا تحل لغني ولا ذي مرة سوي) (رواه سفيان) بمعنى أن

مال الزكاة لا يحل للغني ولا للقوي القادر على العمل ويصرفه في استهلاكه وهو قادر على العمل.⁽⁴⁶⁾

آليات المؤسسات الإقليمية والدولية لمعالجة الفقر في السودان:

أن المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة بغرض محاربة الفقر أو مكافحة مشكلة الفقر وتخفيف آثاره يمكن استعراضها كالآتي:

الصناديق والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث تم نشر كتيب كدليل عن اللجان والهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة حيث أوضح الدليل عن جميع المنظمات والصناديق والبرامج والهيئات العاملة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية والصحية وغيرها وهي تعمل في مجال مكافحة الفقر بصورة مباشرة سواء بتقديم العون المادي أو بصورة غير مباشرة يتمثل دعمها في تقديم الدراسات والخدمات وهي:

1. البنك الدولي.
2. صندوق النقد الدولي.
3. برنامج الأمم الإنمائي.
4. مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.
5. برنامج الغذاء العالمي.
6. منظمة العمل الدولية.
7. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).
8. منظمة الصحة العالمية.
9. الصندوق الدولي لتنمية الزراعة.⁽⁴⁷⁾

ثالثاً: إجراءات وتحليل بيانات الدراسة:

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض الاقتصاديين وأصحاب الخبرة في مجال الاقتصاد، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوي الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة ميسرة تتكون من 35 فرد من أفراد جامعة شندي وتتكون الاستبانة من جزأين:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) وذلك للوقوف على أنواعهم وأعمارهم وتخصصهم العلمي وسنوات خبرتهم ومسماهم الوظيفي.

الجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا على حدا.

عبارات الاستبانة:

تم توجيه عبارات الاستبانة على أفراد جامعة شندي (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (10) سؤال وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

ثبات الاستبانة:

استخدمت طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفع مما يطمئن على استخدام الاستبانة وتم اختبار عبارات الاستبانة عن طريق معامل الفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0.86 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.

- النسب المئوية.

- الوسط الحسابي.

- الانحراف المعياري

- اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول

عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Economic Social for Package (SPSS) (Statistical) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

تطبيق أداة الدراسة:

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحثان لهذا

الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1,2,3,4,5) على الترتيب.

ثانياً: وصف البيانات الشخصية للاستبيان:

1- النوع :-

جدول (1) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	18	51.4%
أنثى	17	48.6%
المجموع	35	100.0%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (1) أعلاه أن هنالك (51.4%) فرد نوعهم ذكر، وأن هنالك نسبة (48.6%)

فرد نوعهم أنثى.

2-العمر:

جدول (2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
20 وأقل من 30 سنة	12	34.3%
31 وأقل من 40 سنة	10	28.6%
42 سنة فأكثر	13	37.1%
المجموع	35	100%

المصدر: إعداد الباحثين بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (2) أعلاه أن هنالك (37.1%) فرد أعمارهم 42 سنة فأكثر، وأن هنالك نسبة (34.3%) فرد أعمارهم من 20 وأقل من 30 سنة، وأن هنالك نسبة (28.6%) فرد أعمارهم 31 وأقل من 40 سنة فأكثر.

3-المؤهل العلمي:

جدول (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	1	2.9%
جامعي	15	42.9%
فوق الجامعي	19	54.2%
المجموع	35	100%

المصدر: إعداد الباحثين بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (3) أعلاه أن هنالك (54.3%) فرد مؤهلهم العلمي فوق الجامعي، وأن هنالك نسبة (42.9%) مؤهلهم العلمي جامعي، وأن هنالك نسبة (2.9%) مؤهلهم العلمي ثانوي.

4-التخصص:

جدول (4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
اقتصاد	13	37.2%
إدارة الأعمال	7	20.0%
محاسبة	11	31.4%
علوم مصرفية	0	0%
أخرى	4	11.4%
المجموع	35	100%

المصدر: إعداد الباحثين بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (4) أعلاه أن هنالك (37.4%) فرد تخصصهم اقتصاد، وأن هنالك نسبة (31.4%) فرد تخصصهم محاسبة، وأن هنالك (20.0%) فرد تخصصهم إدارة الأعمال، وأن هنالك (11.4%) فرد تخصصهم أخرى.

5- سنوات الخبرة: -

جدول (5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

عدد السنوات	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	28.6%
6-11 سنوات	13	37.1%
12-17 سنوات	4	11.4%
18 سنة فأكثر	8	22.9%
المجموع	35	100%

المصدر: إعداد الباحثين بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (5) أعلاه أن هنالك (37.1%) فرد سنوات خبرتهم 6 وأقل من 11 سنوات، وأن هنالك نسبة (28.6%) فرد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وأن هنالك نسبة (22.9%) فرد سنوات خبرتهم 18 سنة فأكثر، وأن هنالك نسبة (11.4%) فرد سنوات خبرتهم 12 وأقل من 17 سنوات.

6- المسمى الوظيفي:

جدول (6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير إدارة	7	20.0%
رئيس قسم	6	17.1%
عضو هيئة تدريس	6	17.1%
موظف	15	42.9%
أخرى	1	2.9%
المجموع	35	100%

المصدر: إعداد الباحثين بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (6) أعلاه أن هنالك (42.9%) فرد مسماهم الوظيفي موظف، وأن هنالك نسبة (20.0%) فرد مسماهم الوظيفي مدير إدارة، وأن هنالك نسبة (17.1%) فرد مسماهم الوظيفي رئيس قسم، وأن هنالك (17.1%) فرد مسماهم الوظيفي عضو هيئة تدريس، وأن هنالك (2.9%) فرد مسماهم الوظيفي أخرى.

عرض ومناقشة الفرضيات:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتخفيف حدة الفقر)
جدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن الفرضية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تقوم الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة الفقر	4.30	1.152	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة تعمل على إخراج الفقراء من دائرة الفقر إلى أدنى مراتب الغني	4.54	547.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
يساهم التمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة للفقراء	4.45	562.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة التي تقدم للفقراء تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد	4.21	900.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة أفضل من المساهمات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة	4.39	562.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

يتضح من جدول (7) بعد قراءات الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة أن أغلبية المبحوثين تميل إجاباتهم نحو الموافقة بشدة بمعنى أن كل المبحوثين موافقون بدرجة عالية على جميع ما جاء بها كإجابات معتبرة تؤكد صحة الفرضيات.
جدول (8) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تقوم الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة الفقر	12.286	0.015	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة تعمل على إخراج الفقراء من دائرة الفقر إلى أدنى مراتب الغني	16.171	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
يساهم التمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة للفقراء	14.800	0.001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة التي تقدم للفقراء تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد	15.629	0.001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة أفضل من المساهمات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة	15.314	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية

نلاحظ من الجدول (8) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي 0.000 في أغلب الحالات وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق

معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على جميع العبارات وعليه وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحثان بأن الفرضية التي تنص على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتخفيف حدة الفقر) قد تحققت.

عرض ومناقشة الفرضيات:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوظيف العمالة)

جدول (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن الفرضية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تساهم المشروعات الصغيرة في توظيف العمالة المحلية	4.62	698.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة تساهم في تقليل حجم البطالة	4.46	604.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة تزود المشروعات الكبيرة بالعمالة المدربة	4.32	710.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المشروعات الصغيرة تساهم في تشغيل الخريجين	4.44	933.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساهم المشروعات الصغيرة في تدريب العمالة	4.52	759.	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

يتضح من جدول (9) بعد قراءات الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة أنغالبية المبحوثين تميل إجاباتهم نحو الموافقة بشدة بمعنى أن كل المبحوثين موافقون بدرجة عالية على جميع ما جاء بها كإجابات معتبرة تؤكد صحة الفرضيات.

جدول (10) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تساهم المشروعات الصغيرة في توظيف العمالة المحلية	27.971	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة تساهم في تقليل حجم البطالة	12.057	0.002	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة تزود المشروعات الكبيرة بالعمالة المدربة	25.000	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
المشروعات الصغيرة تساهم في تشغيل الخريجين	15.629	0.001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية
تساهم المشروعات الصغيرة في تدريب العمالة	27.747	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية

نلاحظ من الجدول (10) أن قيمة مربع كأي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي 0.000 في أغلب الحالات وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على جميع العبارات وعليه وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحثان بأن الفرضية التي تنص على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوظيف العمالة) قد تحققت.

الخاتمة:

بحمد الله وتوفيقه اكتملت هذه الدراسة والتي تناولت أثر المشروعات الصغيرة ودورها في تقليل حدة الفقر في السودان في محلية شندي وقد حاول الباحثان قدر المستطاع تحليل كل أبعاد المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في معالجة مشكلة الفقر، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة وتحليل بياناتها وتم التوصل لعدد النتائج ومن ثم أوصى الباحثان ببعض التوصيات بهدف زيادة اهتمام الجهات الحكومية بتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والتركيز بشكل خاص على توعية وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة وإجراء دراسات وبحوث في موضوع المشروع الصغير في محلية شندي بهدف تطوير تلك المشروعات.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة بأن المشروعات الصغيرة في محلية شندي عملت على تخفيف حدة الفقر .
2. المشروعات الصغيرة في محلية شندي عملت على حل مشكلة البطالة وتشغيل الخريجين.
3. تعتبر الزكاة والتمويل الأصغر والصناديق الاجتماعية من أبرز الآليات الحكومية لعلاج الفقر.
4. تهتم المنظمات غير الحكومية العاملة في المحلية بتدريب المستفيدين وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية والمتابعة للمشروعات الصغيرة المنفذة.

توصيات الدراسة:

1. إنشاء هيئة عليا تابعة لإدارة الاستثمار بالمحلية تقوم بدعم المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها.
2. إقامة مؤتمرات وندوات حول تطوير المشروعات الصغيرة وزيادة دورها في التنمية.
3. إصدار قانون لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب والرسوم الأخرى.
4. توسيع فرص الاستثمار للراغبين في إنشاء المشروعات الصغيرة.

الهوامش:

- (1) إبراهيم، خالد عمر (2012م)، أثر الالتزام الديني والأخلاقي لعملاء التمويل الأصغر على المشروعات الصغيرة بالتطبيق على بنكي الادخار والأسرة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،
- (2) هباني، الصادق أحمد عبد القادر (2012م)، أثر العملية الإدارية على نجاح المشروعات الصغيرة، دراسة حالة محلية شندي (2000-2012م)، السودان جامعة شندي، رسالة ماجستير منشورة.
- (3) عوض الله، مفيدة محمد، البيلي، خالد حسن (2017م)، دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، السودان، ورقة بحثية مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- (4) عبد الحميد، خاود حامد حبيب وآخرون، أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر، معهد التخطيط القومي، مصر (2020م).
- (5) السيد، عثمان إبراهيم (1997م)، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ط2، الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين ص 12
- (6) عباس، علاء وآخرون، (2015م)، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة: استراتيجيات المبادرة _ العناقيد الصناعية _ حضانات الأعمال _ خطة الأعمال، تحليل الفرص المحلية والدولية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر. ص 101
- (7) عباس، علاء وآخرون، مرجع سابق ، ص 102
- (8) الحموري، قاسم، (1999م) التمويل الإسلامي للمشروعات، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية، بعنوان « دور المشروعات الاجتماعية لإقليم الشمال »، الأردن، جامعة أريد الأهلية. ص 4-5
- (9) خطاطبة، جميل محمد (1992م)، التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد. ص 6
- (10) عنبه، لبيب وآخرون (2002م)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص 7
- (11) هيكل، محمد (2003م)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مصر: مجموعة النيل العربية. ص 19
- (12) فزع، عمر خلف (2013م)، وزارة المالية، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق، التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية. ص 13
- (13) هيكل، محمد (2003م)، مرجع سابق ، ص 22
- (14) السلمي، علي (1999م)، مفاهيم لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الإدارة، مصر: دار غريب للطباعة والنشر. ص 22

- (15) عبد الله، عبد الرحمن عنتر (2003م)، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب تطوير قدرتها التنافسية، الجزائر، سطياف الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. ص 13
- (16) كنوش، عاشور وآخرون (2006م)، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها. ص 30
- (17) زيدان، رامي، (2005م) تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حاله الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. ص 18
- (18) عباس، علاء وآخرون، مرجع سابق، ص 113
- (19) هيكل، محمد (2003م)، مرجع سابق، ص 232
- (20) عبد الباسط، وفاء (2001م)، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، مصر، دار النهضة العربية. ص 30
- (21) الهيتمي، نوزاد عبد الرحمن (2006م)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات المستقبلية، قطر، مجلة العلوم الإنسانية. ص 3
- (22) عباس، علاء وآخرون، مرجع سابق، ص 222
- (23) البخاري، صحيح البخاري (2008م)، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء حيث كانوا، القاهرة دار ابن حزم، حديث رقم 1496. ص 182
- (24) أبو الحسن، علي بن عمر الدار قطني (ب، ت)، كتاب الزكاة باب الغني الذي يحرم السؤال، ج 1، بيروت، دار الكاتب العربي، ص 121
- (25) القرطبي، (2004م) أحمد بن محمد رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 1، القاهرة دار الحديث، ص 267.
- (26) ابن عمر، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله (1976م)، تفسير البيضاوي، ج 3، بيروت مؤسسة شعبان للطباعة والنشر، ص 961
- (27) السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل (1987م)، بيروت دار المعرفة. ص 9
- (28) الجصاص، أحمد بن علي الرازي (1970م)، أحكام القرآن، ج 3، بيروت دار الكتاب العربي. ص 123
- (29) جمهورية السودان 2010م، المعهد العالي لعلوم الزكاة، نظرة تأصيلية لحالة السودان وجهود الدولة للمعالجة. ص 10
- (30) تهاامي، إبراهيم وآخرون (2004م)، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، قسطنطينية: مجلد الإنسان والمدنية، جامعة منتوري، ص 150
- (31) أبو العينين، سوزان حسن (2004م)، الفقر في الدول العربية، المجلة الاقتصادية والاجتماعية، العدد 4، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ص 2
- (32) القفاش، سحر عبد الرؤوف (2013م)، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية دار التعليم العالي للطباعة والنشر والتوزيع. ص 215

- (33) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997م)، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 5
- (34) زكريا، مصطفى وآخرون (2002م)، ورقة عمل حول تجربة السودان في محاربة الفقر، الخرطوم. ص 9
- (35) القرضاوي، يوسف (1981م) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، بيرت مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر. ص 9
- (36) الفنجري، محمد شوقي (1981م)، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، القاهرة مكتبة السلام العالمية. ص 52
- (37) التقرير الوطني حول التنمية البشرية (2001م)، الجزائر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. ص 4
- (38) منظمة الصحة العالمية (2010م)، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط. ص 11
- (39) عبد العظيم، حمدي (1983م)، فقر الشعوب، القاهرة، مطبعة العمرانية، ص 228
- (40) الحق، محبوب (1977م)، ستار الفقر، ترجمه أحمد فؤاد، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب. ص 155
- (41) شابر، محمد عمر (1996م)، الإسلام والتحدى الاقتصادي، عمان، المعهد العالي للفكر الإسلامي. ص 415
- (42) محمد نور، حسن بشير (2011م)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤي منظمات المجتمع المدني لمستقبل السودان، منظمة أفريقيا، الخرطوم. ص 16
- (43) الجوهري، محمد (1978م)، علموقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة دار المعارف. ص 98
- (44) بيلو، عبد الرؤوف سليمان (2008م)، الفقر مفهومه، أنواعه وأسبابه، ورقة مقدمة في الدورة التدريبية في مجال قياس الفقر، الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، ص 13
- (45) جاد الله، صفية سليمان (2008م)، القطاع غير المنظم ودوره في محاربة الفقر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم. ص 27
- (46) القرضاوي، يوسف، مرجع سابق، ص 38
- (47) عثمان، عبد الوهاب (2003م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، السودان، مطابع السودان للعملة. ص 453